جمهورية العراق

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

معهد العلمين للدراسات العليا

قسم القانون الخاص

التنظيم القانوني للمفاوضات العقدية في الذكاء الاصطناعي

(دراسة مقارنة)

رسالة تقدمت بها الطالبة

زينب همام سعودي

الى مجلس معهد العلمين للدراسات العليا وهي جزء

من متطلبات نيل درجة الماجستير في القانون الخاص

بأشراف

أ.د. حسن فضالة موسى

أستاذ القانون المدني

١٤٤٧هـ ٢٠٢٦م

بسم الله الرحمن الرحيم

"وشاورهم في الامر فاذا عزمت فتوكل على الله "

صدق الله العلي العظيم

سورة ال عمران : ١٥٩

الاهداء

بسم الله الرحمن الرحيم

" واخر دعواهم ان الحمد لله رب العالمين "

الى بقية الله في ارضه والوارث لعلوم الأنبياء ...

سيدي ومولاي صاحب الزمان ...

اهدي هذا الجهد المتواضع سائلة الله ان يجعله خالصا لوجهه الكريم ولبنة يسيرة في طريق خدمتك والتمهيد لظهورك...

الى من خطوا بدمائهم حروف حريتنا . شهداء الوطن الابرار وفاء لذكراهم الخالدة...

الى من افتقد تصفيقها فرحا بإنجازي في هذه اللحظة ولم افتقد دعوتها يوما والتي اجني ثمارها في كل لحظة ...

الى روحي الغائبة ... امي .. رحمك الله وجزاك عنا خير الجزاء فلك نعم عقبى الدار بما صبرت ..

الى قرة عيني ومصدر الهامي اولادي ... محمد علي .. وبشار .. فأنتم دافعي الأول للأمام ...

وآخراً .. فان الحمد لله الذي لا يترك قلبا مكسورا دون جبر ولا يضيع صبرا مهما طال به الطريق ...

أقف الان لا لالتفت للخلف بل لأتذكر كم واصلت رغم الإرهاق وكم اخترت التقدم حين كان التراجع سهلا ..

لم اعد اطرق ابوابا اغلقتها الخيبة ..

ولا استحضر وجوها انسحبت في منتصف الحلم ..

سرت وحدي حين ظنوا أني سأتوقف .. استطعت ووصلت .. وكل من شك أصبح خلفي وكل ما مضى لم يعد يثقلني ..

شكر وعرفان

الحمد لله الذي وفقني واعانني على إتمام هذه الرسالة فله الحمد والشكر أولا وآخراً ..

أتقدم بجزيل الشكر والعرفان للسيد المشرف (أ.د. حسن فضالة التميمي) الذي امتزج فيه العلم بالخلق الرفيع وقدم لي الارشاد والنصح الدقيق ورافقني فيه ابتداء من اختيار موضوع الدراسة ولغاية اظهاره بصورته الحالية.. فله مني التحية والتقدير ووفقه لما فيه الصلاح ..

واعبر عن امتناني العميق لمعهد العلمين للدراسات العليا متمثلة بعمادتها وملاكها الاداري الكرام على اتاحت الفرصة الدراسة داخل اروقتها ووفرت مصادر المعرفة ...

والشكر موصول لكل اساتذتي في المرحلة التحضيرية فردا فردا، تركتم اطيب الأثر في النفس وكنتم نبعا ارتوينا من علمه... وفقكم الله وانار دربكم ..

واتقدم بالشكر والعرفان الى أعضاء لجنة المناقشة المحترمين على تفضلهم بمناقشة هذه الرسالة وافادتهم بملاحظاتهم القيمة وتوجيهاتهم السديدة ولهم مني تحية خالصة ..

والشكر لكل السادة في مكتبات كل من (معهد العلمين للدراسات العليا ، كلية القانون والعلوم السياسية - الجامعة العراقية ، كلية الحقوق – جامعة النهرين ، مكتبة وزارة العدل ، مكتبة المعهد القضائي) لما قدموه من تسهيلات وخدمات أسهمت في اثراء هذه الدراسة بمختلف المصادر.

كما أتقدم بالشكر لأفراد عائلتي الكرام وكل من كان سندا حقيقيا في الأوقات الصعبة ولمن أسهم بقول او عمل في انجاز هذا العمل وتذليل صعوبات الدرب ..

فلهم مني كل التقدير ..

الباحث

الملخص

تعتبر مرحلة المفاوضات من اهم المراحل التي يمر بها العقد واخطرها من حيث انها تتضمن تثبيت مجموعة من الشروط والاتفاقات والتزامات أطراف التعاقد ونطاق المسؤولية المترتبة عند الاخلال بهذه الالتزامات كما يتم فيها تحديد القانون الواجب التطبيق على العقد إذا كان الأخير ذا طابع دولي وطرق تسوية المنازعات التي تنشا عنه مستقبلا ، فالمفاوضات العقدية التي تتم عبر الأنظمة الذكية ليست بديلا عن المفاوضات بشكلها التقليدي وانما هي امتداد لها على اعتبار ان التطور التكنولوجي شمل المفاوضات أيضا حيث انها خرجت من المفهوم الكلاسيكي الى نموذج جديد يعتمد على استخدام البيانات والتقنيات المبرمجة التي تستخدم في اتمامها تقنية البلوك تشين التي اعتبرت إضافة مميزة زادت الثقة وعززت الشفافية الى المفاوضات التي تتم عبرها .

ولما شهدته المفاوضات العقدية من تطور كبير بفعل توظيف تقنيات الذكاء الاصطناعي حيث أصبحت المفاوضات تعتمد على استخدام هذه التقنيات وتحليل البيانات والتنبؤ بالسلوك التعاقدي واستخدام تقنيات قادرة على اتخاذ قرارات شبه مستقلة عن مستخدمها ، فهي تشير الى مجموعة من العمليات البرمجية التي تستند الى تبادل العروض والمقترحات واجراء المناقشات المتعلقة بشروط وبنود محددة ضمن إطار تفاوضي ويتم تحقيق ذلك باستخدام تقنيات البرامج الذكية والخوادم المؤتمتة والتي تعمل عبر المنصات الرقمية بهدف ابرام عقود ذكية.

وعلى الرغم من المزايا الكثيرة التي تتمتع بها هذه التقنيات من حيث تميزها بالدقة والكفاءة فأنها أصبحت تثير تحديات عديدة تتعلق بغياب الاطار التشريعي الصريح للمفاوضات العقدية او ينظم مجال الذكاء الاصطناعي كما ان التزام أطراف التفاوض بواجب الاعلام والسرية وغيرها من الالتزامات التي تمثل الركيزة التي تبنى عليها الثقة، كما انها تثير مسالة تحديد المسؤولية المدنية التي تنشا عن الاخلال بها نتيجة قطع المفاوضات او العدول عنها نتيجة خطا من المتفاوض وبما يحقق الضرر للطرف المتفاوض الاخر والتي تختلف من حيث ان الخطأ قد يقع من المستخدم او المبرمج او المصنع والتي تختلف فيه المسؤولية في المفاوضات المصحوبة باتفاق تفاوض عن المسؤولية في المفاوضات غير المصحوبة باتفاق فهي تعد تصرفا قانونيا في الأول ولا تتعدى كونها عملا ماديا في الثاني .

الفهرس

الموضوع **الصفحة**

المقدمة ١- ٥

الفصل الأول : ماهية المفاوضات العقدية في الذكاء الاصطناعي ٦- ٦٧

المبحث الأول : مفهوم المفاوضات العقدية في الذكاء الاصطناعي ٨

المطلب الأول : ماهية الذكاء الاصطناعي ٩

الفرع الأول : التعريف بالذكاء الاصطناعي ١٠

الفرع الثاني مميزات استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي في المفاوضات العقدية ١٦

المطلب الثاني مفهوم المفاوضات العقدية في الذكاء الاصطناعي وخصائصها ٢٣

الفرع الأول التعريف بالمفاوضات العقدية في الذكاء الاصطناعي ٢٥

الفرع الثاني خصائص المفاوضات العقدية في الذكاء الاصطناعي ٣٥

المبحث الثاني اتفاقات ما قبل التعاقد وتحديات تطبيق التقنيات الذكية في المفاوضات العقدية.....٣٩

المطلب الأول العقود الممهدة للمفاوضات العقدية في الذكاء الاصطناعي ٤٠

الفرع الأول العقود المنظمة والمعاصرة للمفاوضات العقدية ٤٠

الفرع الثاني العقود اللاحقة للمفاوضات والسابقة لعملية التعاقد ٤٨

المطلب الثاني التحديات التي تواجه تطبيق المفاوضات العقدية عبر أنظمة الذكاء الاصطناعي.....٥٥

الفرع الأول التحديات القانونية للمفاوضات العقدية عبر أنظمة الذكاء الاصطناعي ٥٥

الفرع الثاني التحديات العملية والتقنية وأثرها على سلامة العملية التفاوضية ٦١

الفصل الثاني الأساس القانوني للمفاوضات العقدية في الذكاء الاصطناعي ٦٨- ١٣٥

المبحث الأول مقومات الإرادة في المفاوضات العقدية في الذكاء الاصطناعي ٦٨

المطلب الأول البنية القانونية للمفاوضات العقدية والإرادة في البيئة الرقمية ٦٩

الفرع الأول العناصر الأساسية للمفاوضات العقدية في الذكاء الاصطناعي ٧٠

الفرع الثاني طبيعة الإرادة واليات التعبير عنها في البيئة الرقمية ٧٨

الفرع الثالث التعبير عن الإرادة في البيئة الرقمية بواسطة الأنظمة الذكية ٨٤

(الوكيل الذكي) نموذجا
المطلب الثاني شروط تحقق الإرادة في مفاوضات العقود بتقنيات الذكاء الاصطناعي ٩٧
الفرع الأول ضمان أهلية الأطراف في ظل استخدام أنظمة الذكاء الاصطناعي ٩٨
الفرع الثاني سلامة الإرادة من العيوب في بيئة الذكاء الاصطناعي ١٠٤
المبحث الثاني مبادئ المفاوضات العقدية في الذكاء الاصطناعي وطبيعتها القانونية ١١٣
المطلب الأول الطبيعة القانونية للمفاوضات العقدية في الذكاء الاصطناعي ١١٤
الفرع الأول التأصيل التقليدي للطبيعة القانونية للمفاوضات العقدية ١١٥
الفرع الثاني تكييف الذكاء الاصطناعي المستخدم في المفاوضات العقدية كأداة تقنية ١٢٢
المطلب الثاني المبادئ القانونية المنظمة للمفاوضات العقدية في الذكاء الاصطناعي ١٢٤
الفرع الأول مبدا حسن النية في المفاوضات العقدية في الذكاء الاصطناعي ١٢٥
الفرع الثاني الالتزامات المكملة لمبدأ حسن النية ١٣١

الفصل الثالث احكام المفاوضات العقدية في الذكاء الاصطناعي ..... ١٣٦ – ٢٠٥
المبحث الأول الالتزامات المترتبة على الدخول في المفاوضات العقدية
في الذكاء الاصطناعي ١٣٧
المطلب الأول الالتزام بالأعلام والتفسير قبل التعاقدي في التفاوض عبر الذكاء الاصطناعي ١٣٧
الفرع الأول الالتزام بالأعلام في المفاوضات العقدية عبر الذكاء الاصطناعي ١٣٨
الفرع الثاني الالتزام بالتفسير والاستمرار في المفاوضات العقدية عبر
أنظمة الذكاء الاصطناعي ١٤٨
المطلب الثاني الالتزام بسرية وحصرية المفاوضات العقدية في
ظل استخدام الذكاء الاصطناعي ١٥٤
الفرع الأول الالتزام بسرية المفاوضات العقدية عبر أنظمة الذكاء الاصطناعي ١٥٤
الفرع الثاني الالتزام بالجدية في المفاوضات العقدية عبر أنظمة الذكاء الاصطناعي ١٦٣
المبحث الثاني المسؤولية المدنية الناجمة عن الاخلال بالالتزامات في مرحلة المفاوضات العقدية
في الذكاء الاصطناعي ١٦٦

المطلب الأول الطبيعة القانونية للمسؤولية المدنية للمفاوضات العقدية عبر أنظمة
الذكاء الاصطناعي ١٦٦
الفرع الأول موقف الفقه التقليدي ١٦٨
الفرع الثاني موقف الفقه الحديث ١٧٥
الفرع الثالث الاتجاه المعاصر للمسؤولية المدنية عن أنظمة الذكاء الاصطناعي ١٨١
المطلب الثاني اركان المسؤولية المدنية للمفاوضات العقدية عبر أنظمة الذكاء الاصطناعي..... ١٨٤
الفرع الأول اركان المسؤولية المدنية الناشئة عن الاخلال بالمفاوضات العقدية ١٨٤
لفرع الثاني جزاء الاخلال بالمسؤولية المدنية في مرحلة المفاوضات العقدية بأنظمة
الذكاء الاصطناعي ١٩٦
الخاتمة.....٢٠٥
أولا النتائج ٢٠٦
ثانيا التوصيات ٢١٢

المقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم

يحتل العقد المكانة الأولى في ترتيب مصـــادر الالتزام ، فهو الأداة التي يتم عن طريقها التبادل والتعامل بين الناس ونظمته القوانين المدنية ومنها القانون المدني العراقي رقم (٤٠) لسنة ١٩٥١ بالتفصيل .

وتعد المرحلة الســـابقة على التعاقد أو ما تعرف بالمفاوضـــات العقدية من اهم مراحل التعاقد، بســـبب ما توفره للطرفين من الوقوف على كافة المعلومات المتعلقة بالعقد، وتحديد شـروطه والالتزامات المترتبة على كليهما، وما يترتب على مخالفتها من مسـؤولية مدنية تثار عند قطعها دون وجود أسباب مشروعة .

وفي ظل ما يشـــهده العالم من تطور في مجال التقنيات الرقمية وعلى رأســـها تقنيات الذكاء الاصـــطناعي، فقد أصـــبحت آثارها تمتد لا على الجوانب التقنية، بل امتدت لتشـــمل مرحلة المفاوضـــات العقدية التي تعد حجر الأســـاس في تكوين العقد، وقد افرز هذا التطور انماطا جديدة من التفاعل التعاقدي حيث أصـــبحت الأنظمة الذكية تؤدي دورا متزايدا في عمليات التفاوض بل وفي اتخاذ القرار الذي قد يكون أثر قانوني مباشر.

أولا : أهمية الدراسة

تبرز أهمية المفاوضـــات العقدية في الذكاء الاصـــطناعي عبر دورها في تذليل العقبات القانونية والفنية التي قد تعترض طريق طرفي العقد ، إضـــافة الى تقليل المخاطر الكبيرة التي قد تطرأ اثناء اتمامه حيث تعد المفاوضات العقدية من الأساسيات التي تهدف الى معالجة التحديات

القانونية المستقبلية سواء نتيجة لعدم الالتزام ببنود العقد ام بسبب نقص المعرفة لدى أحد الأطراف .

تتجلى أهمية مرحلة التفاوض باستخدام التقنيات الذكية في الاعداد الدقيق والتحضير الشامل للعقد ، اذ تشـــمل هذه المرحلة البحث عن جميع الجوانب القانونية والفنية والتحقق من هوية الطرف الاخر وموقفه القانوني ، ويتم من خلالها تحديد مضـمون العقد والية صـياغته بما يحقق مصـلحة الطرفين الى جانب السـعي لتجنب النزاعات المسـتقبلية قدر الإمكان مع تحديد القانون الواجب التطبيق كعنصر رئيسي .

فضـلا عن ذلك تأخذ هذه الدراسـة أهمية خاصـة في معالجة القصـور التشـريعي المرتبط بالمفاوضـات العقدية ضـمن الإطار القانوني العراقي ، وتسـلط الضـوء على طبيعة المسـؤولية المدنية التي تثار في حال اخلال أحد الأطراف بالتزاماته التعاقدية خلال مرحلة التفاوض ، على وجه الخصـوص مع ظهور عقود أكثر تعقيداً واعتماد تقنيات الذكاء الاصـطناعي في صـياغتها واتمامها .

ثانياً : إشكالية الدراسة

في ظل هذه التحولات التكنولوجية تبرز إشكاليات قانونية معقدة تمس جوهر المفاهيم القانونية المستقرة وفي مقدمتها الإرادة القانونية ونطاق الشخصية القانونية وحدود المسؤولية المدنية، ذلك لأن اسـناد التفاوض الى أنظمة غير بشـرية يثير تسـاؤلا مركزيا حول مدى كفاية قواعد الاسـناد التقليدية القائمة على فكرة النيابة او التبعية التقنية، ومدى إمكانية تطوير تصور قانوني يستوعب الفاعلية شبه المستقلة للأنظمة الذكية .

وتتجلى الإشكالية بصورة أوضح عند تحديد مبادئ المفاوضات العقدية كحسن النية والالتزام بالأعلام وسرية المفاوضات والمسؤولية المدنية الناشئة عن قطعها أو العدول عنها على بيئة رقمية وصعوبة التحقق من نوايا الأطراف، وهو الي يؤدي الى طرح التساؤل حول الطبيعة القانونية لهذه المرحلة .

وتأسيسا لما تقدم تتمحور إشكالية هذه الدراسة حول التساؤل الرئيس الآتي : الى أي مدى يمكن تأصيل طبيعة قانونية متماسكة للمفاوضات العقدية التي تتم بواسطة أنظمة الذكاء الاصطناعي في ظل قصور القواعد التقليدية عن استيعاب خصائصها التقنية ؟ ومسالة تحديد الاهلية والذي يعد من اهم الإشكاليات التي تواجه إتمام المفاوضات عبر هذه الأنظمة الذكية والذي لا يواجه التحدي نفسه في المفاوضات التقليدية

ويتفرع عن هذه الإشكالية عدد من التساؤلات الفرعية من أبرزها :

١- ما المقصود بالمفاوضات العقدية في بيئة الذكاء الاصطناعي ؟، وما خصائصها المميزة عند مقارنتها بالمفاوضات التقليدية ؟

٢- ما الأساس القانوني لإسناد الأفعال الصادرة عن أنظمة الذكاء الاصطناعي خلال مرحلة التفاوض وهل يكفي تكييفها في إطار النيابة او المسؤولية عن فعل الغير ؟

٣- ما مدى التزام هذه الأنظمة بمبادئ المفاوضات العقدية التقليدية كحسن النية والشفافية في سياق التفاوض بالأنظمة الذكية ؟.

٤- ما طبيعة المسؤولية القانونية الناشئة عن الاضرار المرتبطة بالمفاوضات الذكية وحدود توزيعها بين المستخدم والمطور والنظام ذاته ؟

ثالثاً : أهداف الدراسة

ومما تقدم ذكره من إشكاليات فيتمثل هدف هذه الدراسة فيما ياتي:

١- ضرورة البحث في المفاوضات العقدية التي تتم عبر تقنيات الذكاء الاصطناعي ومحاولة إيجاد إطار قانوني عام والتوصـــل الى حلول حول مشـــكلات التنظيم القانوني لهذا الموضوع .

٢- تحديد الالتزامات للأطراف المتفاوضـــة التي أصـــبحت تعتمد لقيامها على تقنيات الذكاء الاصطناعي التي أصبحت من اساسيات التطور التكنولوجي الحالي .

٣- بيان ما يترتب على المفاوضات العقدية عبر الذكاء الاصطناعي حال الاخلال بها .

رابعاً : صعوبات الدراسة

واجهتنا في مجال دراستنا بعض الصعوبات التي تتعلق بجمع المادة المعرفية محل الدراسة فقد كان لقلة المصادر التي تناولت المفاوضات العقدية عبر تقنيات الذكية الاصطناعي بشكلها الحالي التي لم تكن معروفة سابقا لحداثة هذه المفاوضات، فضلا عن صبغتها الفنية حيث تحتم علينا البحث في الجوانب التقنية والفنية التي تتم من خلالها هذه المفاوضات.

خامسا منهجية الدراسة

لمعالجة الإشكاليات السابق ذكرها سنعتمد في دراستنا على المنهج التحليلي عبر تحليل النصوص القانونية والآراء الفقهية ذات الصلة ، فضلا عن الاستعانة بالمنهج المقارن لبيان مواقف التشريعات الحديثة في تنظيم الذكاء الاصطناعي في المجال التعاقدي وصولا الى استخلاص نتائج علمية دقيقة كالقانون العراقي